أمانة جمعية الدول الأطراف

المساعدة القانونية

الاجتماع التحضيري المقرر في الفقرة 7(ج) من المرفق الأول للقرار ICC-ASP/23/Res.1

موجز الميسّر

وفقاً لما هو مقرر في الفقرة 7(ج) من المرفق الأول للقرار ICC-ASP/23/Res.1، عُقد الاجتماع التحضيري لإعداد مشروع نص تعديل محتمل لاتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها في 30 حزيران/يونيو 2025.

وكان الاجتماع مفتوحاً أمام جميع الدول الأطراف والدول المتمتعة بصفة مراقب والمحكمة والمجتمع المدني، مع توفير الترجمة الفورية إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

واستعرضت الوفود النص المقترح لتعديل اتفاق الامتيازات والحصانات، والذي ورد في ورقة موقف أعدتها جمعية نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في نيسان/أبريل 2025، وأحاله الميسّر بعد ذلك إلى جميع الدول كأرضية للنقاش قبل الاجتماع التحضيري.

وأبدت الوفود خلال استعراض النص دعماً عاماً أو مبدئياً للمقترح، معتبرةً إياه أساساً مناسباً لتحقيق هدف تعديل اتفاق الامتيازات والحصانات. وأشارت وفود عديدة إلى حاجتها لمزيد من الوقت لدراسة النص بدقة مع سلطاتها الوطنية، بينما أعربت بعض الوفود عن "دعمها الكامل" للنص. كما ذكرت بعض الوفود التي تمثل دولاً لم تنضم بعد إلى الاتفاق أنها ترى في النص المقترح مساراً مناسباً للمضي قدماً.

ولم تُبدِ أي وفود معارضة للنص خلال الاجتماع. بل على العكس، ساد اهتمام واسع بمواصلة دراسة النص بهدف التوصل إلى صيغة توافقية يمكن عرضها على المؤتمر الاستعراضي، عملاً بالمادة 36 من الاتفاق.

وقدّمت جمعية نقابة المحامين لدى المحكمة مبررات قانونية وسياساتية للنص، بما يتسق مع الآراء الواردة في ورقتي الموقف الصادرتين عنها في نيسان/أبريل و أيار/مايو 2025. وأيّد قلم المحكمة ملاحظات الجمعية، ومنها أن الأوضاع المالية الناشئة عن فرض الضرائب قد أسهمت في تراجع عدد المحامين ذوي الخبرة الذين يعملون في الدفاع أو يمثلون الضحايا، مؤكدةً أن المحامين أمام المحكمة غالبا يمتلكون سنوات أقل من الخبرة القانونية، مما قد يعني زيادة طول إجراءات المحكمة وتكاليفها.

وطرحت عدة وفود تساؤلات بشأن الآثار العملية للنص المقترح وكيفية تطبيقه بصورة ملموسة، وقدم قلم المحكمة رداً شفهياً مدعوماً بأمثلة واقعية.

واقترحت إحدى الوفود إدراج صياغة توضيحية تُبيّن صراحة أن المادة 18(4) من اتفاق الامتيازات والحصانات تسري على فرق الدفاع وممثلي الضحايا على حد سواء. وسيُعمم مشروع المقترح لتنظر فيه الدول.

واقترح الميسّر عقد اجتماع إضافي في شهر سبتمبر/أيلول لمواصلة المناقشة في هذا الشأن. وقد يكون من المفيد في هذا الاجتماع البدء بمناقشة نص مشروع قرار يعكس نتائج المناقشات في الاجتماعات التحضيرية.

وطلب الميسّر من الوفود التماس التعليمات بشأن النص المقترح قيد المناقشة قبل اجتماع سبتمبر. وأعربت الوفود عن اهتمامها بمعرفة وجهة نظر الدولة المضيفة حول النص المقترح لأخذها بعين الاعتبار عند صياغة أو استكمال المواقف الوطنية. وأبدت الدولة المضيفة استعدادها لمواصلة المشاركة في المناقشات بشأن هذه المسألة.

_____ * * * _____